

المملكة المتحدة متهمة بعرقلة محاكمة المحكمة الجنائية الدولية لنتنياهو

الثلاثاء 2 يوليو 2024 09:11 م

أُثِّمَت المملكة المتحدة بمحاولة عرقلة مقاضاة جرائم الحرب الإسرائيلية من خلال تأخير قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن ما إذا كان يمكن إصدار أمر اعتقال ضد بنيامين نتنياهو في أواخر شهر مايو، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان طلبًا للحصول على أمر اعتقال لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزير الدفاع يوف جالانت، وكذلك قادة حماس يحي السنوار وإسماعيل هنية ومحمد ضيف بجرائم الحرب المزعومة. قضى القضاة في المحكمة الجنائية الدولية يوم الخميس الماضي بأن المملكة المتحدة يمكنها تقديم حجج قانونية في القضية. وقدمت المملكة المتحدة، وهي دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية، طلبًا في أوائل يونيو لتقديم معلومات مكتوبة حول ما إذا كان يمكن للمحكمة ممارسة الولاية القضائية على المواطنين الإسرائيليين، في الظروف التي لا يمكن للفلسطينيين ممارسة الولاية الجنائية على المواطنين الإسرائيليين [بموجب] اتفاقية أوسلو، في إشارة إلى اتفاقيات 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. تجادل المملكة المتحدة بأنه بما أن السلطات الفلسطينية ليس لديها اختصاص على المواطنين الإسرائيليين بموجب الاتفاقيات، فلا يمكن نقل اختصاص إلى المحكمة الجنائية الدولية. في فبراير 2021، قضت لجنة من قضاة المحكمة الجنائية الدولية بأن المحكمة الجنائية الدولية لديها اختصاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال كريستوف دويل، مدير مجلس التفاهم العربي البريطاني، لميدل إيست آي: "لا ينبغي أن تتدخل حكومة المملكة المتحدة في قرارات المحكمة الجنائية الدولية بأنها حكمت بالفعل". وتابع: "هذا يشكل جزءًا من سجل مروّع لتسهيل ما هو من المؤكد أن الإبادة الجماعية وعدم عقد إسرائيل لحساب أي من أفعالها".

أوسلو وولاية المحكمة الجنائية الدولية وصف المركز الدولي للعدالة للفلسطينيين طلب المملكة المتحدة في بيان بأنه "محاولة شفافا لعرقلة السعي لتحقيق المساءلة عن جرائم الحرب الإسرائيلية". ووفقًا للمركز، "توضح ملامح أوسلو نفسها أن الاتفاق لا يمكن أن يمنع اختصاص المحكمة في فلسطين". جادلت محكمة العدل الدولية بأن أحكام أوسلو تنظم قدرة السلطات الفلسطينية على ضمان امتثال المواطنين الإسرائيليين للقانون. هذا يعني أن السلطات الفلسطينية لا تزال لديها الحق في وضع القوانين و "أن تتسع المحكمة الجنائية الدولية بالولاية القضائية". حجة المملكة المتحدة ستترك الفلسطينيين قادرين فقط على الاستئناف في المحاكم الإسرائيلية والمسؤولين القانونيين، وفقًا لما ذكرته محكمة العدل الدولية. وتابع المركز: "إذا كان لدى المملكة المتحدة دافع شرعي لحماية العملية القانونية، فإن وزارة الخارجية ستعمل على استخدام الوسائل المتاحة لهم، (بما في ذلك) أولاً وقبل كل شيء، إنشاء محكمة خاصة تشكلها مجلس الأمن". اتصلت ميدل إيست آي بوزارة الخارجية للتعليق لكنها لم تتلق ردًا. أخبر دويل ميدل إيست آي: "إذا فاز حزب العمل في الانتخابات في 4 يوليو، فإن أحد الالتزامات الأولى لأي حكومة ملتزمة كما تدعي القانون الدولي يجب أن يكون إلغاء هذا الطلب". اتصلت ميدل إيست آي بحزب العمل ووزير خارجية الظل ديفيد لامي للتعليق لكنه لم يتلق رد في وقت النشر.

<https://www.middleeasteye.net/news/uk-accused-obstructing-prosecution-netanyahu>